

البرنامج المشروح المؤتمر الدولي الرفيع المستوى

"التعليم من أجل سيادة القانون: نلهم ونغيّر معا"

٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، فيينا

يبدأ بناء ثقافة احترام القانون بمشاركة الجيل القادم، وبتزويد الأطفال والشباب بالمعارف والقيم والمهارات اللازمة لتمكينهم من توجيه المجتمع نحو الأفضل. وفي إعلان الدوحة، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وأقرته الجمعية العامة لاحقا في قرارها ١٧٤/٧٠، أكّدت الدول الأعضاء أن توفير التعليم ضرورة أساسية لمنع الجريمة وترسيخ سيادة القانون وحقوق الإنسان. وهكذا، وُضع التعليم في صميم ما تبذله الأمم المتحدة من جهود رامية إلى منع الجريمة، وما تضطلع به من عمل من أجل بناء مجتمعات قوية وقادرة على الصمود. ومن الناحية التنفيذية، وفّر هذا النهج الجديد الأساس اللازم لوضع مبادرة "التعليم من أجل العدالة" (المبادرة)، وهي أحد مكونات البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب).

ويتمثل الهدف من تنظيم هذا الحدث في إتاحة الفرصة أمام المجتمع الدولي لمناقشة السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز التعليم من أجل سيادة القانون، وخصوصا من خلال نُهج وأنشطة تعليمية متنوعة ومبتكرة. وبالإضافة إلى ذلك، سيسلّط الحدث الضوء على أمثلة إيجابية للشراكات والتعاون بين قطاعات متعدّدة. وعلى وجه التحديد، يستهدف الحدث تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي:

١' تسليط الضوء على أهمية الاستثمار في الأطفال والشباب وتعليمهم في مجال سيادة القانون، وكيف يمكن لذلك أن يجعل العالم أكثر أمنا من الجريمة والفساد والعنف؛

٢' إتاحة منبر لتبادل الممارسات الجيدة بين مجموعة متنوعة من الجهات المعنية، مثل مقرّري السياسات وممثلي وزارات التعليم والعدل والداخلية، والمعلمين وممثلي المؤسسات التعليمية والجامعات والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص. ومن خلال هذه التبادلات الدينامية، ستمكّن هذه الجهات المعنية من اتخاذ قرارات مشتركة تهدف إلى اتباع نُهج أكثر شمولا وتنوعا في تعزيز التعليم في مجال سيادة القانون ودعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة؛

٣' تمكين المعلمين من إدماج المواضيع المتعلقة بسيادة القانون في مناهجهم وفصولهم الدراسية في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي.

الجمهور المستهدف:

- الشخصيات الرفيعة المستوى من مقرري السياسات وممثلي الدول الأعضاء (وزارات التعليم أو العدل أو الداخلية)؛
- ممثلو المؤسسات التعليمية (مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي) والأوساط الأكاديمية؛
- المعلمون؛
- المؤسسات الشريكة للمبادرة؛
- القطاع الخاص؛
- منظمات المجتمع المدني.

مبادرة "التعليم من أجل العدالة" التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

مبادرة "التعليم من أجل العدالة" مبادرة تعليمية مبتكرة وشاملة تهدف إلى بناء قدرات المعلمين لتمكينهم من تزويد الطلاب بفهم أفضل للمسائل التي يمكن أن تقوض سيادة القانون وكذلك القدرة على معالجتها. وتسعى المبادرة إلى تحقيق هذه الأهداف عن طريق وضع وتعميم أنشطة ومواد تعليمية تتناول منع الجريمة والعدالة الجنائية وغيرها من المسائل المتصلة بسيادة القانون عبر مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي.

وبوجه عام، يتمثل هدف المبادرة في تمكين أفراد الجيل القادم من أن يصبحوا مواطنين عالميين يسترشدون ببوصلة معنوية وأخلاقية سليمة، وعلى استعداد لمواجهة التحديات العالمية المتعلقة بسيادة القانون. وبغية تحقيق ذلك، وضع المكتب، ضمن إطار المبادرة وبالتعاون مع شركائه، أدوات ومواد متنوعة لمراحل التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي. وتهدف هذه الأدوات إلى تمكين المعلمين من تعزيز سيادة القانون من خلال تدريس طلابهم (في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي).

وفي المرحلة الابتدائية، ينصب التركيز على تعزيز قيم مثل تقبُّل الآخر والإنصاف والنزاهة والاحترام وتدريبها للطلاب. وبالإضافة إلى ذلك، تُسهم المواد التعليمية المعدّة في إطار المبادرة في بناء المهارات الأساسية اللازمة للتصدي للإجرام والعنف على نحو متكيف مع الظروف، وكذلك في استبانة العضلات المعنوية أو العضلات الأخلاقية البسيطة وإيجاد حل لها. وتشمل الأمثلة على هذه المواد والموارد التعليمية ألعاباً ومقاطع فيديو وأدوات يستعملها المعلمون في الصفوف الدراسية مثل سلسلة الرسوم المتحركة "الزروبون" ("The Zorbs") التي تحكي قصة كوكب خيالي وسكانه الذين يتمكّنون من التغلّب على طائفة من التحديات بفضل شتى القيم والمهارات الأساسية التي تروّج لها المبادرة. وتشمل الأمثلة الأخرى لعبة على الأجهزة المحمولة تُسمى "تشوكا" تتناول العنف ضد النساء، وكتاب "حديقة الحيوان على شبكة الإنترنت"، وهو كتاب عن السلامة على الإنترنت لأطفال المرحلة الابتدائية.

وبالإضافة إلى ذلك، تنتج المبادرة لمرحلة التعليم الثانوي مواد تعليمية تفاعلية يمكن لمعلمي المدارس الثانوية استخدامها في تعزيز استيعاب الطلاب للمفاهيم الأساسية التي تقع في صميم مجالات ولاية المكتب. وتشمل الأمثلة على الأدوات التي

أنتجتها المبادرة **ألعاباً لوجية وألعاباً رقمية** تهدف إلى تعزيز سيادة القانون. وتتراوح الأدوات الأخرى بين مقاطع فيديو تعليمية بشأن المواضيع التي يُعنى بها المكتب وأدلة للمعلمين وسلسلة قصص مصوّرة تتناول الفساد والاتجار بالأشخاص والإرهاب. وتشمل الأدوات التعليمية الأخرى التي وضعتها المبادرة **الدليل المرجعي** بشأن محاكاة نموذج الأمم المتحدة. ومن خلال هذه المواد، تمكّن المبادرة طلاب المرحلة الثانوية عن طريق تزويدهم بالمعارف بشأن المسائل المتعلقة بسيادة القانون التي تحيط بهم، وهو ما يمكّنهم من تعزيز سيادة القانون في مجتمعاتهم المحلية.

ويهدف العمل الذي تضطلع به المبادرة في مرحلة التعليم الجامعي إلى دعم المحاضرين بهدف زيادة قدرتهم على تناول المسائل المتعلقة بسيادة القانون. وتشمل هذه المسائل ما يلي: النزاهة والأخلاقيات، ومكافحة الفساد، ومنع الجريمة والعدالة الجنائية، والجريمة المنظّمة، والجريمة السيبرانية، والاتجار بالأسلحة النارية، والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، والجرائم المتعلقة بالأحياء البرية والغابات ومصائد الأسماك، ومكافحة الإرهاب. وقد أسهم عدّة مئات من الأكاديميين من أكثر من ٥٥٠ جامعة في إعداد سلاسل النماذج الجامعية التسع المستعرضة من الأقران، واختبار مختلف النماذج في جامعاتهم ومؤسسات التعليم العالي التي يعملون لديها. وفي المجموع، أعدّ أكثر من ٤٠٠٠ صفحة من المواد المستعرضة من الأقران، وهي متاحة مجاناً على **الموقع الشبكي الخاص بالمبادرة**. وعُقد أكثر من ١٠٠ اجتماع لأفرقة خبراء ومؤتمر ودورة مدرسية صيفية وغير ذلك من الأنشطة بغية التواصل مع محاضرين وأكاديميين من جميع أنحاء العالم بهدف تحقيق ما يلي: '١' إطلاعهم على الأدوات والمواد التعليمية التي أعدتها المبادرة والإسهام في إنتاج أدوات و مواد تعليمية أخرى؛ '٢' تيسير إنشاء شبكة من المحاضرين الذين يدرّسون في هذا المجال ودعمها؛ '٣' دعم الأكاديميين الشباب من البلدان النامية الذين يُجرون بحثاً بشأن المواضيع المتعلقة بسيادة القانون من أجل تمكينهم من المشاركة في المؤتمرات ذات الصلة.

وسيني المؤتمر الرفيع المستوى على النتائج المتحققة حتى الآن فيما يتعلق باستخدام التعليم كأداة لتعزيز سيادة القانون في جميع أنحاء العالم. ويسعى المؤتمر إلى مواصلة الإسهام في الحوار الدولي بشأن الجوانب السياسية والعملية المتصلة بدعم الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها بموجب هذا الجزء من اتفاق الدوحة، وخصوصاً في سياق الصكوك الدولية القائمة مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،^(١) وكذلك القرارات والاستراتيجيات المتعلقة بالشباب داخل الأمم المتحدة.

وسينظّم هذا الحدث المعني بمقرري السياسات، والذي سيستغرق يوماً واحداً، في أربعة أجزاء مختلفة، بما في ذلك جلسة افتتاحية رفيعة المستوى. وخلال اليوم، ستتاح للمشاركين فرصة الاستماع إلى المزيد عن إطار التعليم في مجال سيادة القانون وترسيخ ثقافة احترام القانون وما يتّصل بذلك من أوجه ترابط وشراكات ومحتوى وطرائق مستخدمة، وكذلك وجهات نظر من مناطق ومنظمات مختلفة، ومن الشباب.

(١) A/RES/70/1.

الجلسة الافتتاحية الرفيعة المستوى

بهدف التمهيد للمناقشات التي ستجرى خلال اليوم، سيُقدّم الإطار الدولي للتعليم في مجال سيادة القانون خلال الجلسة الافتتاحية الرفيعة المستوى، بما في ذلك أهميته وفائدته للدول الأعضاء والمجتمع الدولي. وإعلان الدوحة^(٢) هو أول وثيقة سياسية تعتمدها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تربط تحديداً بين التعليم ومنع الجريمة والعدالة الجنائية وجوانب أخرى متعلقة بسيادة القانون. كما يُعتبر الإعلان أحد أهم الوثائق التي اعتمدت في عام ٢٠١٥ الذي يمثل معلماً هاماً، وهو يمهد الطريق أمام تحولات هامة في خطة التنمية المستدامة، وكذلك فيما يتصل بمشاركة الشباب. وبعد أشهر من اعتماد الإعلان، اعتمدت الجمعية العامة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واعتمد مجلس الأمن قراره ٢٢٥٠^(٣) - وهو القرار المواضيعي الأول بشأن الشباب والسلام والأمن.

وفي إطار التحضيرات لهذا المؤتمر الرفيع المستوى، أجرت مبادرة "التعليم من أجل العدالة" مسابقة بهدف الاستماع لأصوات الشباب في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي بشأن هذه المسائل. ودُعي المشاركون إلى عرض وسائل مختلفة يمكن للشباب من خلالها أن يعزّزوا سيادة القانون وأن يتبادلوا تجاربهم وتطلعاتهم وأفكارهم بشأن الصلات بين التعليم وسيادة القانون.

ومن ثمّ، تسعى الجلسة الافتتاحية الرفيعة المستوى إلى معالجة المسائل التالية:

- ما هو الإطار الدولي للتعليم في مجال سيادة القانون؟
- كيف يمكن للمكتب، من خلال البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة، أن يدعم ترسيخ ثقافة احترام القانون في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي؟
- كيف يضمن إدماج المسائل المتعلقة بسيادة القانون جودة التعليم ويساعد في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة التعليم لعام ٢٠٣٠؟
- كيف يمكن للتعليم من أجل سيادة القانون أن يعزز المشاركة المحمدية للشباب في ترسيخ ثقافة احترام القانون، وفي الوقت نفسه، أن يستفيد من رؤيتهم وطاقاتهم وإبداعهم؟

(٢) A/RES/70/174.

(٣) S/RES/2250(2015).

الجلسة الأولى – التطبيق العملي: الربط بين هديفي التنمية المستدامة ٤ و ١٦ من أجل جعل العالم أكثر أمنا من الجريمة

أقرت الدول الأعضاء، باعتمادها لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بأن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر والغايات المتفرعة عنها، وعددها ١٦٩ غاية، يمكن أن تكون مترابطة - بل هي مترابطة بالفعل: "وترتبط الأهداف والغايات الجديدة بروابط عميقة فيما بينها وتشارك في عناصر عديدة، مما يعكس النهج المتكامل الذي قررنا اتباعه."^(٤)

ومن الأمثلة الرئيسية على هذا الترابط الذي يحظى باعتراف أكيد في إعلان الدوحة أن المجتمعات المسالمة والعادلة والمؤسسات القوية تُعدُّ ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة. ويُسلط الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة الضوء على أهمية التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَس فيها أحد، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. ومن ثمَّ، يمكن اعتبار الهدف ١٦ من بين "العوامل التمكينية" التي تنطوي عليها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبعبارة أخرى، يُعتبر الهدف ١٦ أساسيا لتحقيق أهداف وغايات أخرى. وقد أُعيد التشديد على ذلك خلال اجتماع فريق الخبراء بشأن الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة الذي عُقد في إطار التحضير للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٩.^(٥)

وفي الوقت نفسه، يُوصف الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة أيضا بأنه عنصر أساسي في تعزيز التنمية المستدامة. ووفقا لاجتماع فريق الخبراء بشأن الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة الذي عُقد في إطار التحضير للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٩، فإنَّ التعليم "يؤدي دورا أساسيا في بناء مجتمعات مستدامة وشاملة للجميع وقادرة على الصمود، وله روابط متبادلة مع جميع الأهداف الأخرى في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تقريبا."^(٦) وكان إعلان الدوحة، حتى قبل اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ رسميا، قد أقرَّ بهذه الروابط وأهاب بالدول الأعضاء أن تُدمج الجوانب المتعلقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسائر جوانب سيادة القانون في النظم التعليمية.^(٧)

والخلاصة أن الهدفين ٤ و ١٦ من أهداف التنمية المستدامة يعزز كل منهما الآخر، وهما أيضا من بين العوامل التمكينية الرئيسية لتحقيق أهداف وغايات أخرى في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن ثمَّ، تسعى الجلسة الأولى إلى تبادل وجهات النظر والأمثلة على الترابط بين الهدفين، ومعالجة المسائل التالية:

- لماذا يُعدُّ تثقيف الأطفال القائم على القيم وتدريب المسائل المتعلقة بسيادة القانون من بين الأمور الهامة لدعم الجهود الرامية إلى المضي قدما في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟

(٤) A/RES/70/1، الفقرة ١٧.

(٥) يمكن الاطلاع على موجز للرسائل الرئيسية المنبثقة عن اجتماع فريق الخبراء بشأن الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة على الرابط:

https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/23814SDG_16_MAIN_SUMMARY_SDG_Conference_Rome_May2019.pdf

(٦) يمكن الاطلاع على موجز للرسائل الرئيسية المنبثقة عن اجتماع فريق الخبراء بشأن الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة على الرابط:

<https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000367491?posInSet=1&queryId=09e27755-8221-4940-be9a-5b43bdf99f58>

(٧) A/RES/70/174، الفقرة ٧.

- كيف يمكن للتثقيف من أجل سيادة القانون أن يقرب الأطفال والشباب أكثر من بلوغ الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة وما يتصل به من أهداف أخرى في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؟
- ما هو دور مؤسسات التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخصوصا الهدف ١٦ منها؟
- كيف يمكن للأوساط الأكاديمية و/أو الجهات المعنية الأخرى أن تسهم في تحديد أوجه التآزر بين الهدفين ٤ و ١٦ من أهداف التنمية المستدامة؟

الجلسة الثانية – "الحوار" و"بناء الجسور" من أجل سيادة القانون: نُهج شاملة لبناء ثقافة احترام القانون

أقرّ اجتماعا فريقي الخبراء بشأن الهدفين ٤ و ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، اللذان عُقدا في إطار التحضير للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٩، بأن هناك قطاعات محددة، في سياق التنمية المستدامة، تميل بدرجة كبيرة إلى العمل بمعزل عن غيرها. ويعتمد النهوض بالتنمية المستدامة على تحويل الترابط الذي تنطوي عليه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى حقيقة واقعة.

وبالمثل، يعتمد تنفيذ إعلان الدوحة على التعاون الوثيق والتآزر القوي بين قطاعي التعليم ومنع الجريمة والعدالة الجنائية فيما يتصل بالتزام الدول الأعضاء بتعزيز سيادة القانون من خلال التعليم. وستسلط الجلسة الضوء أيضا على أهمية الشراكات والتعاون بين قطاعات متعددة من أجل دعم التعليم، وهو ما يؤدي إلى بروز جيل من المواطنين الذين يساهمون في مجتمعاتهم ويتحلون بالمسؤولية الأخلاقية، ويُسهم في النهوض بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخصوصا الأهداف ٤ و ١٦ و ١٧ من أهداف التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من ميل القطاعات الحكومية إلى العمل بمعزل عن بعضها البعض، إلا أن هناك أمثلة وممارسات جيدة مستمدة من شراكات ناجحة بين قطاع التعليم وقطاعات حكومية أخرى مسؤولة عن منع الجريمة والعدالة الجنائية وجوانب أخرى متعلقة بسيادة القانون. وتختلف هذه الأمثلة باختلاف البلد والمنطقة، ولكنّها كثيرا ما تشمل مبادرات مثل التقريب بين أجهزة الشرطة وإنفاذ القانون والمدارس. وتنفذ بعض الدول أنشطة تعليمية جماعية من قبيل المسابقات الوطنية لكتابة المقالات عن المواضيع المتعلقة بسيادة القانون، في حين اتخذت دول أخرى تدابير محدّدة بهدف إدراج مواضيع مثل مكافحة الفساد والشفافية والنزاهة في المناهج الدراسية الوطنية.^(٨) وبالإضافة إلى ذلك، تُعتبر الجامعات من الجهات الفاعلة الرئيسية في إعداد الممارسين والقادة الجدد في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، وكذلك في تزويد مقرّري السياسات بالبحوث والدعم القائم على الأدلة.

والمناظرون المشاركون في هذه الجلسة مدعوون إلى تبادل أفكارهم وتجاربهم التي تسلط الضوء على التعاون بين الجهات المعنية المختلفة (مثل الممارسين في مجال العدالة الجنائية، وأجهزة إنفاذ القانون، والمعلمين، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص)، وعلى كيفية تعزيز هذا التعاون من أجل دعم الجهود الجيدة التنسيق والمتعددة القطاعات الرامية إلى تعزيز سيادة القانون وترسيخ

(٨) وفقا للمادة ١٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. انظر مثلا CAC/COSP/WG.4/2017/4.

ثقافة احترام القانون على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. ويُشجّع المتكلمون بوجه خاص على أن ينظروا إلى التعليم باعتباره أداة تكمّل مختلف الجهود الرامية إلى منع الجريمة والعنف والفساد، وأن يتبادلوا الأمثلة والتجارب ذات الصلة في هذا الصدد.

وتدعو هذه الجلسة المشاركين إلى التفكير في الأسئلة التالية:

- ما هي السبل التي يمكن من خلالها للممارسين في مجال إنفاذ القانون والعدالة الجنائية أن يتعاونوا مع المعلمين من أجل تعزيز سيادة القانون؟
- ما هي التحديات والفرص الرئيسية التي يواجهها القطاعان في تعزيز سيادة القانون من خلال التعليم؟
- ما هي الممارسات الجيدة فيما يتعلق بإشراك مقررّي السياسات والممارسين في مجال العدالة الجنائية والمعلمين والأكاديميين والشباب في العمل معا من أجل تعزيز سيادة القانون؟

الجلسة الثالثة – هُج مبتكرة لتعزيز سيادة القانون من خلال التعليم: ممارسات جيدة من جميع أنحاء العالم

يتوقّف التنفيذ الناجح للنُهُج التعليمية الرامية إلى تعزيز سيادة القانون على الاستخدام المتوازن للطرائق المبتكرة في قطاعات التعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي.^(٩) وتضع وزارات التعليم مناهج التعليم النظامي لمرحلي التعليم الابتدائي والثانوي مركزيا، أو تضعها كيانات دون وطنية في إطار التوجيهات التي تضعها وزارات التعليم. وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار قطاعي التعلّم غير النظامي وغير الرسمي، تتولى جهات معنية مختلفة أيضا تنفيذ أنشطة تعليم وتوعية تهدف إلى تعزيز سيادة القانون وترسيخ ثقافة احترام القانون. وبناء على ذلك، تسعى الأدوات التي وُضعت في إطار المبادرة إلى تكميل الجهود الإقليمية والوطنية والمحلية المبذولة في مجال التعليم عن طريق تلبية احتياجات مختلف الجهات المعنية والتفضيلات التعليمية والأولويات المحلية.

وتضطلع الجامعات (وسائر مؤسسات التعليم العالي) بدور بالغ الأهمية في النظام العالمي السريع التغيّر الذي يعيشه العالم في ظلّه اليوم، والذي تقوده على نحو متزايد المعارف والمعلومات والابتكار والأفكار. ويحل رأس المال المعرفي محل الموارد الأخرى بوصفه المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، في حين أصبح التعليم يشكّل على نحو متزايد الأساس الذي تقوم عليه رفاهية الأفراد والحراك الاجتماعي. ومع ذلك، وكما لاحظ العديد من قادة التعليم العالي^[١]، سيكون من قصر النظر الحد من نطاق الدور الذي يؤديه

(٩) وفقا لتصنيف اليونسكو الدولي الموحد للتعليم لعام ٢٠١١ ("إسكد ٢٠١١")، فإنّ التعليم النظامي هو "تعليم مؤسسي، مقصود، ومخطّط من خلال مؤسسات عامة وهيئات خاصة معترف بها، وتشكّل مجملها جهاز التعليم النظامي في البلد. ويُعرّف التعليم غير النظامي أيضا بأنّه "تعليم مؤسسي، مقصود ومصمّم من قِبَل جهة مقدّمة للتعليم. والسمة المميزة للتعليم غير النظامي هي أنه إضافة و/أو بديل و/أو مكمل للتعليم النظامي في نطاق عملية تعلّم الأفراد على مدى الحياة". وأخيرا، يُعرّف التعلّم غير الرسمي بأنه "أشكال من التعلّم مقصودة أو متعمّدة، ولكنها ليست مؤسسية. وهو بالتالي أقل انتظاما واتساقا من التعليم النظامي أو غير النظامي. ويمكن للتعلّم غير الرسمي أن يشمل أنشطة تعلّم تحصل ضمن الأسرة، وفي مكان العمل، وفي المجتمع المحلي، وفي الحياة اليومية على أساس موجّه ذاتيا أو أسريا أو اجتماعيا". متاح على الرابط:

<http://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/international-standard-classification-of-education-isced-2011-ar.pdf>

[١] انظر مثلا خطاب درو فاوست (Drew Faust)، رئيس جامعة هارفارد، بشأن "دور الجامعة في عالم متغيّر"، ٢٠١٠، ("The Role of the University in a Changing World").

التعليم العالي واعتباره هاما للتنمية الاقتصادية ومصدرا للأفكار المبتكرة الرامية إلى حل المشاكل الراهنة فحسب. وبدلا من ذلك، ينبغي دعم مؤسسات التعليم العالي والاعتراف بما بوصفها أماكن يُمكن فيها الجيل القادم ليخرج منه القادة المطلوبين من أجل الغد. وهناك أمر يستوي في الأهمية مع الرخاء الاقتصادي والابتكار، وهو وجود قادة يفهمون سيادة القانون والحوكمة، وكيف يمكن التصدي للجريمة المنظّمة والإرهاب والفساد على نحو فعال.

وسوف تقدم الجلسة المواضيعية الأخيرة للمؤتمر الرفيع المستوى لمحة عامة عن الأساليب الناجحة والواعدة المستخدمة في التعليم من أجل سيادة القانون في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي.

وسوف يتناول المتكلمون من الحكومات والأوساط الأكاديمية والجهات المعنية الأخرى المسائل التالية:

- كيف يمكن للمعلمين ترسيخ سيادة القانون في الأطر النظامية وغير النظامية وغير الرسمية، وخصوصا في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي؟
- ما هي الممارسات الجيدة في استخدام الأساليب المبتكرة للتدريس في مجال سيادة القانون؟
- كيف يمكن إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية وسائر جوانب سيادة القانون في المناهج الدراسية الجامعية على نحو فعّال؟
- ما هو دور الجامعات في تمكين و"إعداد" قادة الغد؟

معلومات بشأن الأسئلة والأجوبة والبيانات

بعد كل حلقة نقاش، يمكن لممثلي الدول الأعضاء والمشاركين أن يعلّقوا على البيانات التي أدلى بها المناظرون والنقاط الرئيسية التي تناولوها، ولكن يُرجى منهم ألا تتجاوز مداخلاتهم ٣ دقائق. ونظرا لطبيعة الحدث وهيكل حلقات النقاش المختلفة، يمكن أن تُقدّم البيانات الوطنية كتابيا، وستتيحها الأمانة على الموقع الشبكي التابع لمبادرة "التعليم من أجل العدالة".

جدول أعمال

المؤتمر الرفيع المستوى

"التعليم من أجل سيادة القانون: لنلهم ونغيّر معا"

الوقت	الجلسة
٨/٣٠ - ٩/٥٠	التسجيل
١٠/٠٠ - ١٠/٤٥	الجلسة الافتتاحية الرفيعة المستوى يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة اللواء الدكتور عبد الله يوسف المال، مستشار وزير الداخلية ورئيس مجلس الوزراء، دولة قطر ممثلة للشباب من نيجيريا مدير المناقشة: جون براندولينو، مدير شعبة شؤون المعاهدات بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
١٠/٤٥ - ١٢/٣٠	الجلسة الأولى التطبيق العملي: الربط بين هدي التنمية المستدامة ٤ و١٦ من أجل جعل العالم أكثر أمناً من الجريمة سعادة الدكتورة إيريس راوسكال، وزيرة التعليم والعلم والبحوث، النمسا سعادة السيد جونسون سكاغا، عضو مجلس الشيوخ الكيني عن نيروبي ورئيس أعضاء البرلمان الشباب، نيروبي، كينيا الدكتورة هيليجي فانت لاند، الأمانة العامة للرابطة الدولية للجامعات سعادة الدكتور نافع عساف، وكيل مساعد لوزير التعليم، دولة فلسطين سعادة السيد ريكاردو كاردونا، وكيل وزارة التعليم، السلفادور (سيتم التأكيد لاحقاً) مدير المناقشة: جون براندولينو، مدير شعبة شؤون المعاهدات بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
١٢/٣٠ - ١٤/٠٠	استراحة الغداء

الجلسة الثانية ١٥/١٥ - ١٤/١٠

"الحوار" و"بناء الجسور" من أجل سيادة القانون: نُحجّ شاملة لبناء ثقافة احترام القانون

سعادة السيد أرنالدو بويسو، وزير التعليم، هوندوراس

السيدة باتريسيا كولشيرو، منسقة الأبحاث والدراسات في المنظومة الخاصة لحماية الأطفال والشباب، المكسيك

سعادة السيد يوشيميتسو ياموتشي، مساعد نائب وزير العدل، وزارة العدل، اليابان

السيد سالم العلي، الأمين العام المساعد للوقاية في الهيئة العامة لمكافحة الفساد، دولة الكويت

مونيكا فرويلر، كبيرة الموظفين التنفيذيين، مركز بان كي-مون

مدير المناقشة: جان-لوك لومايو، شعبة تحليل السياسات والشؤون العامة بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

استراحة قصيرة ١٥/٣٠ - ١٥/١٥

الجلسة الثالثة ١٦/٤٥ - ١٥/٣٠

نُحجّ مبتكرة لتعزيز سيادة القانون من خلال التعليم: ممارسات جيدة من جميع أنحاء العالم

سعادة السيدة ماريا ايلدا مارياسي بينتو، وكيلة وزارة العدل، البرازيل

السيد عمر النعمة، وكيل وزارة مساعد لشؤون التعليم الخاص، وزارة التعليم والتعليم العالي، دولة قطر

سعادة الدكتورة زينب شنكافي باجودو، السيدة الأولى لولاية كيب، نيجيريا

علي جيثا، الرئيس وكبير الموظفين التنفيذيين، استوديوهات "بيج باد بو" (Big Bad Boo)

مديرة المناقشة: مونيكا فرويلر، كبيرة الموظفين التنفيذيين، مركز بان كي-مون

الملاحظات الختامية واختتام المؤتمر ١٧/٠٠ - ١٦/٤٥

السيد ماركو تشيرا، كبير موظفي البرامج والمنسق العالمي للبرنامج العالمي لتنفيذ اعلان الدوحة